

التعليم الأخضر دستورياً

م.م زينب علي محمد

قسم القانون، كلية دجلة الجامعة

المقدمة:

يعدُّ التعليم الأخضر، بمفهومه العميق والشامل ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المستدامة. فقد أصبح من الضروري أن يتحول التعليم إلى أداة فعالة في نشر الوعي البيئي، وتشكيل جيل قادر على مواجهة التحديات البيئية التي تهدد كوكبنا. ومن هنا، فإن تضمين مفهوم "التعليم الأخضر" في الدساتير يعتبر خطوة محورية نحو ترسيخ قيم الاستدامة في الأجيال المقبلة. إن وضع التعليم الأخضر في الإطار الدستوري يعكس التزام الدولة بتعزيز المعرفة البيئية، وتوجيه السياسات التعليمية نحو إرساء مبادئ الحفاظ على البيئة، والحد من آثار التغير المناخي، وتحقيق التنمية المستدامة. كما أن تكريس هذه المبادئ دستورياً يضمن عدم تراجعها أو التهاون في تطبيقها، ويجعل من التعليم وسيلة فعالة لإعداد أفراد المجتمع للمساهمة في حماية البيئة ومواردها؛ ونظراً لأهمية الموضوع جاء البحث تحت عنوان: **التعليم الأخضر دستورياً.**

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن إدراج "التعليم الأخضر" في الإطار الدستوري يعد خطوة استراتيجية حاسمة نحو بناء مجتمع مستدام بيئياً، يوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. فمن خلال هذا النوع من التعليم، يتم تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم القضايا البيئية المعقدة، واتخاذ قرارات مستنيرة تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة. وعليه، يصبح التعليم الأخضر ركيزة أساسية لتمكين المجتمعات من التكيف مع التغيرات البيئية، والحد من ظواهر مثل التلوث والتصحر، ورفع مستوى الوعي البيئي في مختلف فئات المجتمع. إضافة إلى ذلك، يساهم التعليم الأخضر في تعزيز التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز من قدرة الأفراد والدول على مواجهة التحديات المستقبلية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- مع تصاعد التهديدات البيئية مثل التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، وارتفاع مستويات التلوث، أصبح من الضروري أن يتحمل النظام التعليمي مسؤولية كبيرة في نشر ثقافة بيئية واعية.
- ٢- العديد من الدول تبنت أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تشمل التعليم البيئي كأحد المحاور الأساسية. ويعد تضمين التعليم الأخضر في الدستور وسيلة لضمان أن هذه الأهداف تتجسد في الواقع على أرض الميدان.

٣- يعتبر التعليم الوسيلة الأمثل لتشكيل توجهات الأفراد والمجتمعات. من خلال التعليم الأخضر، يمكن غرس القيم البيئية بشكل أعمق وأشمل في الأجيال القادمة، مما يؤدي إلى تغيير حقيقي في ممارساتهم وسلوكياتهم تجاه البيئة.

٤- من خلال دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية، يمكن تحفيز الأفراد على ابتكار حلول جديدة للتحديات البيئية، وبالتالي المساهمة في إيجاد طرق أكثر فعالية للحفاظ على البيئة.

٥- للآثار التي قد تترتب على تصرفاتهم اليومية على البيئة، مما يعزز من دورهم في المجتمع ويحفزهم للمشاركة في حفظ البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية.

الدراسات السابقة:

إشكالية البحث:

تكمّن إشكالية البحث في التحديات التي تواجه تحقيق التعليم الأخضر بشكل فعال ودستوري في الأنظمة التعليمية حول العالم، خاصة في ظل التصاعد المستمر للآزمات البيئية مثل التغير المناخي، تدهور الموارد الطبيعية، وزيادة معدلات التلوث. على الرغم من أن العديد من الدول قد أدرجت أهداف الاستدامة البيئية ضمن سياساتها التعليمية، إلا أن تطبيق هذه الأهداف على أرض الواقع يواجه العديد من العقبات، أبرزها غياب التشريعات الملزمة التي تضمن تكامل التعليم الأخضر في المنظومة التعليمية بشكل فعال.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: هذا المنهج يساعد على تقديم وصف شامل للمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالتعليم الأخضر وأبعاده المختلفة، مع تحليل كيفية ارتباطه بالنظام الدستوري والتعليمي في الدول المختلفة.

المنهج القانوني: يتضمن هذا المنهج دراسة كيفية تضمين التعليم الأخضر في الدساتير الوطنية والأنظمة القانونية بشكل عام.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث، كالاتي:

المبحث الأول: التعليم الأخضر: المفهوم والأبعاد.

المطلب الأول: تعريف التعليم الأخضر.

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للتعليم الأخضر.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعليم الأخضر في العراق.

المطلب الأول: الدستور العراقي: إطار حقوقي للتعليم.

المطلب الثاني: التعليم الأخضر في سياق الدستور العراقي.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التعليم الأخضر ومقترحات تطويره في العراق.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه التعليم الأخضر في العراق.

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير التعليم الأخضر في العراق وفقاً للدستور.

الخاتمة، وفيها:

النتائج.

التوصيات.

المصادر والمراجع

المبحث الأول: التعليم الأخضر: المفهوم والأبعاد

المطلب الأول: تعريف التعليم الأخضر.

التعليم لغة:

التعليم: من عَلَّمَ يَعْلَمُ عَلِماً، نقيض جَهْلٍ، وعلمت الشيء أعلمه علماً: عرفتُه، وعالمتُ الرجل فعلمته أعلمه بالضم: غلبته بالعلم، ورجل علامة، وعلّام، وعلّيم، وما علّمتُ بخبرك، أي: ما شعرتُ به. وأعلمته بكذا، أي: أشعرته وعلمته تعليماً^(١)، وعلمته العلم تعليماً، وأعلمته إعلماً: إذا أشعرته شيئاً جهلاً^(٢)، وعلم الأمر وتعلمه: أتقنه^(٣).

التعليم اصطلاحاً:

التعليم: "فرع من التربية يتعلّق بطرق تدريس الطلاب أنواع المعارف والعلوم والفنون"^(٤).

ويعرف التعليم بأنه: " العملية المنظمة التي يمارسها المعلم بهدف نقل ما ذهنه من معلومات

ومعارف إلى المتعلمين (الطلبة) الذين هم بحاجة إلى تلك المعارف، وفي التعليم

نجد أن المعلم يرى أن في ذهنه مجموعة من المعارف والمعلومات ويرغب في

إيصالها للطلاب لأنه يرى أنهم بحاجة إليها فيمارس إيصالها لهم مباشرة من قبله

شخصياً الممارسة هي التعليم، ويتحكم في درجة تحقق وفق عملية منظمة ناتج تلك

حصول الطلاب على تلك المعارف والمعلومات المعلم وما يمتلكه من خبرات في

هذا المجال"^(٥).

التعليم الخضري: "هو التعليم الذي يهتم بالبرامج البيئية والبنية التحتية، الخضراء من تشجير ومبان،

ومصادر طاقة خضراء، وخدمات، بالإضافة إلى حسن استخدام التقنيات، والتطبيقات والتأكيد على تطوير

المناهج، وممارسة تعزيز الثقافة الخضراء"^(٦).

وعرف التعليم الأخضر بأنه: "التعليم الذي يسعى إلى تدريب الطلاب على المشاركة في الأنشطة

وممارسات عملية تهدف إلى تعزيز المهارات الحياتية التي تتناسب مع الاستخدام الصحيح للموارد،

وتوظيف التكنولوجيا في خلق بيئة محفزة؛ لبناء مهارات الإبداع والابتكار، والمشاركة الاجتماعية، وتنمية الثقافة الفكرية، والتواصل الفعال بين جميع عناصر العملية التعليمية وفق معايير صديقة للبيئة^(vii). كما عرف بأنه: "ذلك النمط من التعليم الذي يهتم بالبرامج البيئية، والبيئة التحتية الخضراء، من مبان وأشجار، ومصادر الطاقة الخضراء، وخدمات بالإضافة إلى استخدام التقنيات والتطبيقات، والاستراتيجيات والممارسات التي تهتم بتطوير المناهج، واستخدام تخصصات تعزز الثقافة الخضراء"^(viii).

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للتعليم الأخضر:

البعد البيئي: التعليم البيئي، الذي يعتبر جزءاً من التعليم الأخضر، يركز على حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال تحسين الوعي البيئي للأفراد والمجتمعات. يشمل هذا البعد تعريف الأفراد بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية مثل الماء والطاقة، وضرورة الحد من التلوث والتدهور البيئي. التعليم البيئي يعزز المفاهيم الأساسية للاستدامة البيئية من خلال إشراك الأفراد في حل القضايا البيئية مثل التغير المناخي، والنفايات، وفقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية.

في هذا السياق، يُعتبر التعليم البيئي أداة فعالة لنقل المعرفة حول البيئة وكيفية حماية الأرض للأجيال القادمة. وتشير الدراسات إلى أن التعليم البيئي يساعد في تعزيز قيم الحفاظ على البيئة والعمل الجماعي لمعالجة القضايا البيئية المعقدة (أبو عمرة، ٢٠٢٠، ص. ٤٢). على سبيل المثال، يمكن تعليم الطلاب كيفية تقليل استخدام المواد البلاستيكية، واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة، وتحفيزهم على المشاركة في الأنشطة البيئية مثل زراعة الأشجار وتنظيف المجاري المائية^(ix).

البعد الاقتصادي:

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم العصرية والضرورية، والتي اكتسبت شهرة عالمية في الآونة الأخيرة، نظراً للتوجه العالمي اليوم صوب الاستثمار في القطاعات الخضراء، ومناداة العديد من الدول والمنظمات والهيئات بأهمية اعتماد الاقتصاد الأخضر كنمط حياة. وبالرغم من تعدد مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتعدد الرؤى، إلا أنها جميعاً تدور حول الممارسات والأنشطة الصديقة للبيئة.

التعليم الأخضر يعزز الاقتصاد الأخضر، وهو مفهوم يشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تحسين البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. في هذا السياق، التعليم الأخضر يوفر المعرفة والمهارات اللازمة للأفراد والمجتمعات لممارسة أعمال اقتصادية صديقة للبيئة، مما يساهم في تقليل الأثر البيئي للنشاطات الاقتصادية.

من خلال التركيز على مفاهيم مثل الطاقة المتجددة، والكفاءة الطاقية، وإدارة النفايات، والممارسات الزراعية المستدامة، يعزز التعليم الأخضر فهم الطلاب والمهنيين حول كيفية تحقيق النمو الاقتصادي

دون التأثير الضار على البيئة. ويشمل ذلك تعزيز الوعي حول الفرص الاقتصادية التي تقدمها القطاعات الخضراء مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والزراعة المستدامة، التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفير بيئة صحية.

تشير الدراسات إلى أن التعليم الأخضر يمكن أن يساهم في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير مهارات خاصة للمجالات البيئية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع تحديات التغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية (حسين، ٢٠١٩، ص. ٥٥). بفضل التعليم الأخضر، تصبح الأفراد والمجتمعات أكثر استعداداً للاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد الأخضر، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة^(٨).

البعد الاجتماعي:

الجانب الاجتماعي من التعليم الأخضر يرتبط بشكل مباشر بتعزيز الوعي البيئي بين الأفراد والمجتمعات. الهدف هنا هو زيادة فهم المجتمع للقضايا البيئية التي تؤثر على الحياة اليومية، مثل تلوث الهواء والماء، والنفايات، وفقدان التنوع البيولوجي. يساهم التعليم الأخضر في بناء ثقافة بيئية قوية من خلال نشر الوعي حول سلوكيات الحياة المستدامة وتشجيع الأفراد على تغيير أنماط حياتهم تجاه خيارات صديقة للبيئة.

والتعليم الأخضر يساعد الأفراد على فهم العلاقة بين الأنشطة البشرية وصحة البيئة، ويشجعهم على المشاركة في الأنشطة البيئية المجتمعية مثل تنظيف الأماكن العامة، وتقليل استخدام البلاستيك، والترويج لإعادة التدوير. كما يساهم في تحفيز المجتمعات على اتخاذ قرارات جماعية تركز على حماية البيئة مثل دعم السياسات البيئية المحلية. الدراسات تشير إلى أن المجتمعات التي تهتم بالتعليم البيئي تكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات البيئة من خلال تطبيق استراتيجيات مستدامة وتحقيق تحسينات في جودة الحياة (أحمد، ٢٠٢١، ص. ٦٧).

الهدف من التعليم الأخضر: كيف يساهم التعليم الأخضر في بناء جيل واع بالبيئة وكيفية التعامل معها الهدف الأساسي من التعليم الأخضر هو بناء جيل من الأفراد الذين يمتلكون وعياً بيئياً وقدرة على التعامل مع قضايا البيئة بطرق مستدامة. من خلال تعليم الأطفال والشباب حول تأثير الأنشطة البشرية على البيئة، يمكن تشكيل جيل يلتزم بالممارسات البيئية الجيدة ويعمل على تحقيق استدامة الموارد الطبيعية. التعليم الأخضر لا يقتصر على توعية الأفراد حول مشكلات البيئة فحسب، بل أيضاً على تعليمهم كيفية إيجاد حلول عملية لتلك المشكلات. على سبيل المثال، من خلال تعلم مبادئ إدارة الموارد الطبيعية، يكتسب الطلاب معرفة بكيفية استخدام الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الماء والطاقة، وأهمية التنوع

البيولوجي. هذا التعليم يسهم في تطوير حلول عملية للمشكلات البيئية، مثل التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري أو تقليل حجم النفايات.

من خلال تبني التعليم الأخضر كمنهج دراسي في المدارس والجامعات، يتم تحفيز الطلاب على التفكير النقدي وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات البيئية. بناءً على ذلك، التعليم الأخضر يسهم في تربية جيل واع بيئيًا، قادر على اتخاذ قرارات مستدامة تؤثر بشكل إيجابي في حياته وحياة المجتمع^(xi).

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتعليم الأخضر في العراق.

المطلب الأول: الدستور العراقي: إطار حقوقي للتعليم

الدستور العراقي الذي أُقر في عام ٢٠٠٥، يتضمن عدة مبادئ أساسية تضمن الحق في التعليم، وتؤكد على أهمية توفيره للجميع كحق أساسي. المواد الدستورية التي تتعلق بالتعليم تؤسس لإطار قانوني يشمل جميع مستويات التعليم من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي. هذه المواد تركز على ضمان الوصول إلى التعليم لجميع المواطنين دون تمييز، كما تحدد مسؤوليات الدولة في توفير التعليم وتحقيق العدالة فيه.

١. الحق في التعليم:

المادة ٣٤ من الدستور العراقي تضمن الحق في التعليم لجميع المواطنين. تنص المادة على أن " أولاً - التعليم عاملٌ أساس لتقدم المجتمع وحقٌ تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية .

ثانياً :- التعليم المجاني حقٌ لكل العراقيين في مختلف مراحل.

ثالثاً :- تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعاً :- التعليم الخاص والاهلي مكفولٌ وينظم بقانون^(xii).

وهذه المادة تؤكد على أن التعليم ليس مجرد حق فردي، بل هو حق دستوري تحميه الدولة وتعمل على توفيره بشكل عادل ومتساوٍ. كما تضمن المادة ٣٤ للنساء والرجال على حد سواء نفس الفرص في الوصول إلى التعليم، وتحدد من أي شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين. هذا النص يشير إلى أهمية التعليم في العراق باعتباره حقاً إنسانياً أساسياً يجب أن يتمتع به جميع المواطنين، حيث تسعى الدولة من خلاله إلى تعزيز الثقافة العامة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وإتاحة الفرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعليم.

٢. مسؤولية الدولة في توفير التعليم

المادة ٣٤ تبرز أيضاً مسؤولية الدولة في توفير التعليم، حيث تنص على أن "تلتزم الدولة بتوفير التعليم العام المجاني لجميع المواطنين في جميع مراحل".

هذه العبارة تشير إلى التزام الحكومة العراقية بتوفير التعليم بشكل مجاني من خلال بناء المدارس وتدريب المعلمين وتوفير المواد التعليمية، وذلك بهدف ضمان وصول جميع المواطنين إلى التعليم، والدستور العراقي يضع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة في توفير التعليم بمستوى عالٍ من الجودة. هذا الالتزام لا يقتصر فقط على توفير التعليم، بل يشمل تطوير المناهج الدراسية، تحسين البنية التحتية للتعليم، وزيادة الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي لضمان أن التعليم يكون متاحاً في جميع أنحاء العراق دون تمييز بين المناطق الحضرية والريفية.

٣. التأكيد على التعليم الجامعي والتقني:

الدستور العراقي يتعامل مع التعليم الجامعي والتقني باعتبارهما جزءاً أساسياً من النظام التعليمي في البلاد. تنص المادة ٣٤ أيضاً على أن "ثالثاً :- تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الانسانية، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ"^(xiii). من هنا، يتضح أن التعليم الجامعي والتقني يعتبران مكوناً رئيسياً من مكونات النظام التعليمي الذي يهدف إلى تزويد الأفراد بالمعرفة المتقدمة والمهارات التي تحتاجها الأسواق المحلية والدولية. الدستور يشير أيضاً إلى أن الدولة يجب أن تسعى إلى توفير مؤسسات تعليمية متخصصة وبرامج تدريبية تساعد في تطوير المهارات التقنية والمهنية التي يحتاجها المجتمع في مختلف القطاعات مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا. التعليم الجامعي والتقني يُعتبران من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، ودعم قدرة الدولة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

٤. التعليم كحق دستوري:

يعترف بالتعليم كحق أساسي لجميع المواطنين ويؤكد على ضرورة أن يكون هذا الحق متاحاً بشكل عادل ومتساوٍ لجميع أفراد المجتمع، وهو ما يتجلى في النصوص الدستورية مثل المادة ٣٤. من خلال تضمين هذا الحق في الدستور، يعكس العراق التزامه بحق الإنسان في التعليم. الدستور يضمن الحق في التعليم كمبدأ أساسي مرتبط بتطوير المواطن والمجتمع ككل. وهذا يشمل تعليم الأطفال والشباب، وتوفير الفرص التعليمية للمواطنين في جميع الأعمار، بما في ذلك التعليم المستمر والتدريب المهني. كما يعكس هذا التوجه التزام العراق بالمواثيق الدولية التي تكفل حق الإنسان في التعليم، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللذين يؤكدان على حق كل فرد في التعليم.

وفيما يتعلق بالتعليم في العراق، يُعد هذا الحق الدستوري حجر الزاوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. الحكومة العراقية ملزمة بتطوير السياسات العامة والتعليمية لتوفير فرص التعليم لجميع الفئات

الاجتماعية، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل الأطفال في المناطق الريفية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفتيات في المناطق النائية^(xiv).

من خلال المواد التي تتعلق بالتعليم في الدستور العراقي، يتضح أن التعليم ليس فقط حقاً أساسياً يجب أن يتمتع به جميع المواطنين، بل هو مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع. يؤكد الدستور على ضرورة توفير التعليم المجاني لجميع المواطنين في جميع مراحله، مع التركيز على التعليم الجامعي والتقني باعتبارهما أساسين في تطوير الموارد البشرية للبلاد. كما أن التزام الدولة بتوفير التعليم يعكس التوجه الوطني نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في العراق.

المطلب الثاني: التعليم الأخضر في سياق الدستور العراقي

التوافق بين المبادئ الدستورية والتعليم الأخضر:

تعتبر المبادئ الدستورية في العراق نقطة انطلاق أساسية لفهم كيفية تعامل الدولة مع قضايا مثل التعليم الأخضر، الذي يُعتبر جزءاً من التعليم البيئي المستدام. التعليم الأخضر يهدف إلى دمج القضايا البيئية في النظام التعليمي بشكل يعزز من الوعي البيئي ويحفز الأفراد على تبني سلوكيات تحافظ على البيئة. يتضمن هذا التعليم تعليم القيم البيئية وتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة.

بناءً على ذلك، فإن التوافق بين المبادئ الدستورية في العراق والمبادئ العالمية للتعليم الأخضر يمكن تحليله في عدة مجالات:

١. التوافق مع المبادئ العالمية للتعليم الأخضر:

أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي وضعتها الأمم المتحدة تشمل ١٧ هدفاً، ومن بينها أهداف مرتبطة بشكل وثيق بالتعليم الأخضر مثل:

التعليم الجيد: تعد عناصر مثل جودة التعليم والتدريب من العوامل الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تتيح فرصاً لتطوير مهارات الشباب وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. يمكن تحسين النظام التعليمي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية، مثل التعليم العالي، بالإضافة إلى الابتكار في طرق وأساليب التدريس، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ودعم النمو الاقتصادي. يؤثر التعليم الجيد بشكل إيجابي على التنمية الاجتماعية، من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين والحد من الفقر، مما يساهم في تعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق الأمن الغذائي^(xv).

العمل المناخي: يعاني جميع البلدان من آثار تغير المناخ، التي تزداد خطورتها مع ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٥٠٪ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. يشهد العالم تغييرات مناخية طويلة الأمد تهدد بعواقب لا رجعة فيها إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة للتخفيف والتكيف. تتسبب الكوارث الطبيعية

مثل الزلازل والأعاصير في خسائر سنوية بمئات المليارات من الدولارات، ما يتطلب استثمارات ضخمة في إدارة المخاطر.

تواجه المنطقة العربية تسارعاً في ارتفاع درجات الحرارة، مع تأثيرات سلبية على الزراعة والمياه. من المتوقع أن تؤدي موجات الجفاف إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠٪ بحلول ٢٠٨٠، بينما ستخفّض المياه المتجددة بنسبة ٢٠٪ بحلول ٢٠٣٠. كما يُتوقع نزوح ملايين الأشخاص بسبب ارتفاع منسوب البحر. في هذا السياق، وضعت جميع البلدان العربية خططاً وطنية لتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ وفقاً لاتفاق باريس.

يجب أن تواكب الجهود العالمية في مكافحة تغير المناخ تحسينات في استراتيجيات التكيف، خاصة في الدول الأكثر تعرضاً للخطر. إذا توافرت الإرادة السياسية والتدابير التكنولوجية المناسبة، فإن من الممكن الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، لكن ذلك يتطلب إجراءات جماعية عاجلة من جميع الدول^(xvi).

والعمل المناخي يشمل تعزيز الوعي حول تغير المناخ من خلال التعليم. الحياة على الأرض: تعتمد الحياة البشرية على الأرض كما تعتمد على المحيطات، حيث توفر النباتات ٨٠٪ من الغذاء البشري، بينما تساهم الزراعة في الاقتصاد والتنمية. تغطي الغابات ٣٠٪ من سطح الأرض، وتشكل موئلاً لملايين الأنواع النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى دورها في توفير الهواء النقي والمياه ومكافحة تغير المناخ.

ومع ذلك، يعاني العالم من تدهور الأراضي غير المسبوق، حيث يتم فقدان الأراضي الصالحة للزراعة بمعدل مرتفع، ويزداد الجفاف والتصحر، ما يؤثر على المجتمعات الفقيرة. كما تواجه العديد من الأنواع الحيوانية خطر الانقراض.

تتكون ٨٠٪ من المنطقة العربية من الأراضي الجافة والهشة، ويهدد الانقراض أكثر من ١٠٠٠ نوع حيواني فيها. لكن البلدان العربية تبذل جهوداً كبيرة لحماية التنوع البيولوجي من خلال توسيع المناطق المحمية.

تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية للأراضي بحلول ٢٠٢٠، ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف إزالة الغابات وحماية التنوع البيولوجي للحد من آثار تغير المناخ^(xvii).

التوافق بين الدستور العراقي وأهداف التنمية المستدامة:

حق التعليم للجميع: المادة ٣٤ من الدستور العراقي تضمن الحق في التعليم لجميع المواطنين، وهذا يتوافق مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى لضمان التعليم الجيد والشامل لجميع الأفراد.

التعليم الأخضر يمثل أحد طرق ضمان هذا الحق من خلال دمج المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية لضمان أن يتمتع المواطنون بوعي بيئي شامل.

دور الدولة في التعليم: الدستور العراقي يعترف بمسؤولية الدولة في توفير التعليم للجميع، وهو ما ينسجم مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي يشمل العمل المناخي. من خلال دمج التعليم الأخضر في النظام التعليمي، يمكن للدولة أن تساهم في بناء الوعي حول التغيرات المناخية وتدريب الأجيال على استراتيجيات للحد من آثار هذه التغيرات.

تعزيز التنمية المستدامة: الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بحماية الحياة على الأرض. التعليم الأخضر يمكن أن يكون أداة قوية لتحقيق هذا الهدف في العراق، حيث يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي، حماية البيئة الطبيعية، والحد من تدهور الأراضي من خلال تعليم الطلاب والمجتمع كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية^(xviii).

٢. دور التعليم الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة في العراق:

التعليم الأخضر يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة في العراق. نظراً للموقع الجغرافي الفريد للعراق وما يواجهه من تحديات بيئية كالنصح، نقص المياه، والتلوث، فإن التعليم الأخضر يصبح ضرورة لتحقيق استدامة البيئة والموارد الطبيعية. وفقاً للمبادئ الدستورية العراقية، يُعتبر التعليم حقاً أساسياً، وعليه، من خلال إدماج التعليم الأخضر في النظام التعليمي الوطني، يمكن تحقيق الأهداف التالية:

تطوير وعي بيئي لدى الأجيال القادمة: من خلال تضمين مفاهيم التعليم الأخضر في المناهج الدراسية، يمكن تعزيز الوعي البيئي لدى الأطفال والشباب. هذا الوعي يتضمن فهم التحديات البيئية مثل التغير المناخي، التلوث، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. تعزز هذه المعرفة القدرة على التصدي للتحديات البيئية المستقبلية.

توفير المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة: التعليم الأخضر لا يقتصر على توفير المعرفة حول قضايا البيئة فقط، بل يشمل أيضاً تدريب الأفراد على اكتساب المهارات التقنية المتعلقة بالاستدامة. مثلاً، يمكن تدريب الطلاب على تقنيات الطاقة المتجددة، وأساليب الزراعة المستدامة، وأدوات إدارة المياه. هذه المهارات تعتبر أساسية لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد أخضر، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة: التعليم الأخضر يمكن أن يساهم في تحسين نوعية التعليم العالي في مجالات مثل الهندسة البيئية، الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية. هذه التخصصات

تساهم في إعداد جيل من المهنيين القادرين على إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات البيئية، وهو ما يُعد خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التعليم: كما ينص الدستور العراقي على ضمان توفير التعليم للجميع دون تمييز، فإن التعليم الأخضر يمكن أن يعزز هذا المبدأ من خلال إتاحة الفرص التعليمية حول قضايا البيئة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأقل حظاً أو المهمشة في المناطق الريفية أو المناطق المتضررة بيئياً. تزويد هؤلاء الأفراد بالمعرفة البيئية قد يساعدهم في تحسين بيئاتهم وزيادة قدرة المجتمع على التكيف مع التغيرات المناخية.

دعم السياسات البيئية الوطنية: من خلال تضمين التعليم الأخضر في المناهج الدراسية، يمكن للجيل الجديد أن يسهم في صياغة سياسات بيئية وطنية فعالة. المواطنون الذين يتلقون تعليمًا أخضر قد يطالبون بسياسات بيئية قوية، مثل فرض ضوابط على التلوث، وتطوير استراتيجيات لتقليل النفايات، وحماية المصادر الطبيعية^(xix).

بناءً على المبادئ الدستورية العراقية، هناك توافق واضح بين الحق في التعليم الذي يضمنه الدستور ودور التعليم الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة، فالتعليم الأخضر في العراق يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مثل توفير تعليم بيئي شامل (الهدف ٤)، والعمل المناخي (الهدف ١٣)، وحماية الحياة على الأرض (الهدف ١٥). من خلال تبني التعليم الأخضر في المناهج الدراسية، سيعمل العراق على تطوير جيل واع بيئيًا، مؤهل لتحديات المستقبل البيئي والاقتصادي، وبذلك يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تحقق العدالة الاجتماعية وتحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التعليم الأخضر ومقترحات تطويره في العراق.

المطلب الاول: التحديات التي تواجه التعليم الأخضر في العراق

يواجه العراق العديد من التحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على تطبيق مفهوم التعليم الأخضر، الذي يتطلب رؤية استدامة طويلة المدى، تمويلًا كافيًا، ورغبة في إحداث تغييرات جذرية في النظام التعليمي والسياسات العامة. الوضع السياسي والاقتصادي في العراق يتسم بعدم الاستقرار، حيث شهدت البلاد على مدار السنوات الماضية صراعات سياسية وأمنية، مما جعل من الصعب تنفيذ سياسات تعليمية شاملة وطويلة الأمد، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم البيئي الأخضر.

التحديات السياسية:

يعتبر الوضع السياسي في العراق من أبرز العوامل المؤثرة على تنفيذ برامج التعليم الأخضر. ففي ظل النزاعات المستمرة والصراعات الداخلية بين القوى السياسية، ينشغل النظام السياسي في العراق في معالجة القضايا السياسية والأمنية على حساب القضايا الأخرى مثل تطوير التعليم والبيئة، ومع غياب

الاستقرار السياسي، يصبح من الصعب تنفيذ أي إصلاحات جذرية في النظام التعليمي، وخاصة تلك التي تتطلب إدخال مفاهيم جديدة مثل التعليم الأخضر.

علاوة على ذلك، التحديات السياسية تؤثر على مستوى التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية المعنية بالتعليم والبيئة. على سبيل المثال، هناك صعوبة في التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة البيئة، مما يؤدي إلى نقص في البرامج البيئية الموجهة للمدارس والجامعات، في حالة غياب التنسيق الفعال، يصبح من الصعب تطبيق سياسات تعليمية خضراء موحدة، مما يعوق تطبيق المبادئ البيئية في المناهج الدراسية^(xx).

التحديات الاقتصادية:

التحديات الاقتصادية التي يعاني منها العراق، بما في ذلك انخفاض عائدات النفط والتضخم، تؤثر بشكل كبير على قدرة الدولة على تخصيص الميزانيات اللازمة لقطاع التعليم، وخاصة التعليم البيئي. إذ يعتمد العراق بشكل رئيسي على عائدات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ومع التقلبات في أسواق النفط، يعاني القطاع التعليمي من نقص حاد في التمويل.

من ناحية أخرى، تتطلب برامج التعليم الأخضر استثمارات ضخمة في تدريب المعلمين، تطوير المناهج الدراسية، وبناء البنية التحتية التعليمية. في ظل الوضع الاقتصادي الصعب، يصبح من الصعب تمويل هذه المشاريع التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة. هذا يعيق القدرة على تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز الوعي البيئي في المدارس والجامعات، ويؤدي إلى تقليص الاهتمام بالقضايا البيئية.

كما أن العراق يعاني من بطالة مرتفعة، مما يجعله يركز أكثر على تحسين فرص العمل في القطاعات التقليدية مثل النفط والصناعة على حساب القطاعات الأخرى مثل التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة. بالتالي، يظل هناك نقص في البرامج التي تركز على التعليم الأخضر، بما في ذلك التدريب على المهارات البيئية التي تساعد الأفراد في الحصول على وظائف مستدامة.

التحديات التربوية والاجتماعية: قلة الوعي البيئي في المجتمع ونقص المناهج الدراسية الموجهة نحو التعليم الأخضر^(xxi).

قلة الوعي البيئي في المجتمع

يُعد الوعي البيئي في العراق من التحديات الكبيرة التي تواجه تطبيق التعليم الأخضر. رغم أن العراق يواجه العديد من القضايا البيئية مثل التصحر، وتلوث المياه، وتدهور الأراضي، إلا أن المجتمع بشكل عام لا يمتلك الوعي البيئي الكافي للتعامل مع هذه القضايا. يعود ذلك جزئياً إلى غياب الثقافة البيئية في المناهج الدراسية وفي المجتمع ككل. قد لا يدرك المواطنون بشكل كافٍ مدى تأثير أنشطتهم اليومية على البيئة أو أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية.

التعليم الأخضر يعتمد بشكل أساسي على زيادة الوعي البيئي في المجتمع وتوجيه الأفراد نحو سلوكيات بيئية مستدامة. لكن في غياب ثقافة بيئية قوية في العراق، يصعب تطبيق هذا النموذج بشكل فعال. وبالتالي، يصبح من الضروري تعزيز الوعي البيئي في المجتمع عبر حملات توعية تشمل المدارس والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر الوعي حول قضايا البيئة^(xxii).

نقص المناهج الدراسية الموجهة نحو التعليم الأخضر:

المناهج الدراسية في العراق لا تحتوي بشكل كافٍ على محتوى يتعلق بالقضايا البيئية والتغيرات المناخية. في ظل غياب تعليم بيئي مدمج في المناهج، لا يتلقى الطلاب المعرفة الكافية حول كيفية الحفاظ على البيئة أو كيفية التعامل مع التحديات البيئية. المناهج الدراسية في العراق تحتاج إلى تحديث لتشمل تعليمًا أخضر يشمل مفاهيم مثل الاستدامة، والطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، وحماية التنوع البيولوجي.

إن وجود نقص في هذه المناهج يعني أن الطلاب يخرجون من المدارس دون أن يكون لديهم الوعي الكافي أو المهارات اللازمة للمشاركة في الجهود البيئية الوطنية والدولية. كما أن غياب هذه المناهج يساهم في عدم تشجيع الطلاب على اتخاذ قرارات بيئية سليمة في حياتهم اليومية. وهذا يتطلب من الحكومة العراقية، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية، العمل على تحديث المناهج لتشمل تعليمًا بيئيًا وتوفير التدريب اللازم للمعلمين في هذا المجال^(xxiii).

عدم وجود تشريعات داعمة للتعليم الأخضر:

على الرغم من أن الدستور العراقي يضمن الحق في التعليم لجميع المواطنين، إلا أنه لا يحتوي على تشريعات محددة تدعم مفهوم التعليم الأخضر بشكل واضح، لا يوجد في القوانين الحالية نصوص تشريعية توضح كيفية دمج التعليم البيئي في النظام التعليمي الوطني، كما أن غياب التشريعات البيئية في مجال التعليم يعني أنه لا توجد آليات واضحة وملزمة للمؤسسات التعليمية لتطبيق برامج تعليم أخضر متكاملة. في البلدان التي تهتم بالتعليم الأخضر، غالبًا ما تكون هناك قوانين أو سياسات حكومية تشجع على إدخال التعليم البيئي في المناهج الدراسية بشكل إلزامي، وأما في العراق فيحتاج الأمر إلى تحديث التشريعات التعليمية لتشمل سياسات تدعم التعليم البيئي المستدام بشكل رسمي، مما يضمن تنفيذه بشكل منظم.

عدم وجود تنظيمات بيئية داخل المؤسسات التعليمية:

لا يوجد في العراق تنظيمات بيئية قوية داخل المدارس والجامعات تدعم تطبيق التعليم الأخضر، والعديد من المؤسسات التعليمية تفتقر إلى استراتيجيات بيئية واضحة، مثل استخدام الطاقة المتجددة في المباني المدرسية أو تنفيذ برامج إعادة التدوير، تفتقر العديد من المدارس إلى البنية التحتية اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجيات البيئية، مما يعوق تطبيق مفهوم التعليم الأخضر داخل المؤسسات التعليمية^(xxiv).

من هنا، يتطلب تطبيق التعليم الأخضر في العراق وضع تشريعات وقوانين تنظيمية تدعم دمج التعليم البيئي في المدارس، وتوفير التدريب المستمر للمعلمين حول كيفية تدريس هذه المواضيع بشكل فعال. كما يجب على الحكومة أن تشجع على إقامة شراكات مع المنظمات البيئية المحلية والدولية لدعم هذا التوجه.

المطلب الثاني: مقترحات لتطوير التعليم الأخضر في العراق وفقاً للدستور^(xxv)

١. دعم التعليم الأخضر على المستوى الوطني

دور الحكومة في دعم التعليم الأخضر يشمل وضع السياسات الوطنية التي تشجع دمج مفاهيم الاستدامة والبيئة في النظام التعليمي. بناءً على الدستور العراقي الذي يضمن الحق في التعليم للجميع، يمكن للحكومة أن تطور سياسات تدعم التعليم الأخضر في مختلف مستويات التعليم. ولفعل ذلك، يُمكن اقتراح السياسات التالية:

إدخال التعليم الأخضر في المناهج الدراسية: يجب على وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي أن تتعاون مع خبراء في البيئة لتحديث المناهج الدراسية في المدارس والجامعات. يجب أن تتضمن المناهج موضوعات عن التغير المناخي، استدامة الموارد، الطاقات المتجددة، وأهمية الحفاظ على البيئة. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري دمج هذه المواضيع عبر مختلف التخصصات في جميع المراحل الدراسية، بدءاً من التعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم الجامعي. يساهم إدخال هذه الموضوعات في تزويد الأجيال الجديدة بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية.

إعادة تأهيل المعلمين وتدريبهم: لضمان فعالية التعليم الأخضر، يجب أن يتم تدريب المعلمين في جميع المراحل الدراسية على طرق تدريس القضايا البيئية والاستدامة. هذا يتطلب عقد دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين لإعدادهم لتعليم الطلاب كيفية التعامل مع القضايا البيئية وكيفية دمج المفاهيم البيئية في الدروس اليومية.

التركيز على التعليم البيئي في المدارس الفنية والمهنية: بالنظر إلى الحاجة الماسة للمهن الخضراء في المستقبل، يجب أن يتم دعم وتطوير التعليم في المدارس الفنية والمهنية ليشمل التخصصات المتعلقة بالطاقة المتجددة، الإدارة البيئية، وتقنيات الزراعة المستدامة. يمكن لهذه المدارس أن توفر للطلاب المهارات العملية التي يحتاجها سوق العمل في قطاع الاقتصاد الأخضر.

تحفيز المشاريع البيئية في المدارس: من خلال تقديم تمويل حكومي للمشاريع البيئية داخل المدارس، مثل إنشاء حدائق مدرسية، نشر تقنيات الطاقة المتجددة في المباني المدرسية، وتنظيم حملات توعية بيئية. هذه المشاريع يمكن أن توفر للطلاب فرصاً عملية لفهم كيف يمكن أن تؤثر قراراتهم على البيئة.

٢. دعم التعليم الأخضر على المستوى المحلي

على المستوى المحلي، يمكن للحكومة أن تعمل على تعزيز التعليم الأخضر من خلال: دعم المبادرات المحلية البيئية: ينبغي تشجيع البلديات والمحافظات على تنظيم برامج تعليمية وورش عمل للمجتمعات المحلية بشأن أهمية الحفاظ على البيئة. يمكن لهذه البرامج أن تستهدف الفئات العمرية المختلفة من خلال دورات تدريبية وندوات، بالإضافة إلى إنشاء مساحات تعليمية بيئية مفتوحة للجمهور. إقامة شراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية: على مستوى البلديات، يمكن للمدارس أن تتعاون مع المجتمعات المحلية لإقامة مشاريع بيئية مشتركة مثل الحدائق المجتمعية أو حملات تنظيف. هذه الأنشطة توفر للطلاب فرصة للعمل على القضايا البيئية في محيطهم وتعزز الوعي البيئي على المستوى المحلي. التعاون مع المؤسسات الدولية: الاستفادة من الخبرات العالمية في تطبيق التعليم الأخضر بما يتماشى مع الدستور العراقي

١. التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

يمكن للعراق الاستفادة من التعاون مع المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومنظمة اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتطوير سياسات تعليمية بيئية شاملة. على سبيل المثال:

الاستفادة من المبادرات العالمية: يُمكن للعراق أن يستفيد من مبادرات الأمم المتحدة مثل "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، والتي تهدف إلى تحسين ممارسات التعليم البيئي في المدارس والمجتمعات. من خلال هذه المبادرات، يمكن تقديم الدعم الفني والمالي لتطوير المناهج الدراسية البيئية، وتدريب المعلمين، وتنظيم ورش العمل.

الاستفادة من الخبرات العالمية: يمكن للحكومة العراقية التعاون مع الدول التي حققت نجاحاً في مجال التعليم الأخضر، مثل ألمانيا وفنلندا وكندا، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة. زيارة وفود تعليمية من العراق لتلك البلدان قد توفر رؤية عملية حول كيفية تطبيق مفهوم التعليم الأخضر في المدارس والجامعات.

الاستفادة من التمويل الدولي: يمكن للعراق الاستفادة من التمويل الدولي من خلال برامج المنح الموجهة للتعليم البيئي. المنظمات الدولية تقدم موارد مالية لدعم مشاريع التعليم الأخضر في الدول النامية، وهذه التمويلات يمكن أن تُستخدم لتنفيذ برامج تعليمية بيئية موجهة للطلاب والطلاب في كافة المراحل الدراسية.

٢. التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الدولية:

العراق يمكنه تعزيز التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العالمية المتخصصة في التعليم الأخضر، مثل جامعة ستانفورد أو جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، أو جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. من خلال هذه الشراكات، يمكن نقل أساليب التعليم الأخضر الأكثر تطوراً إلى العراق، بما في ذلك:

برامج التبادل الأكاديمي: توفير الفرص للطلاب العراقيين للمشاركة في برامج تبادل أكاديمي في الجامعات الدولية المتخصصة في التعليم البيئي، وكذلك استقبال أساتذة ومتخصصين دوليين لتدريب الكوادر العراقية.

شراكات بحثية: دعم التعاون بين الجامعات العراقية والمؤسسات الأكاديمية العالمية في إجراء أبحاث بيئية متقدمة، مما يساهم في تطوير حلول بيئية مبتكرة تتماشى مع احتياجات العراق في مجال التعليم الأخضر.

التوعية المجتمعية: تحسين الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع العراقي من خلال التعليم الأخضر

١. تعزيز ثقافة الوعي البيئي في المدارس:

لتحقيق توعية مجتمعية فعالة، يجب أن تبدأ التوعية البيئية من خلال التعليم الأخضر في المدارس. يمكن تنفيذ ذلك من خلال:

تنظيم حملات توعية بيئية مدرسية: يمكن للمدارس أن تنظم حملات توعية بيئية تهدف إلى تحفيز الطلاب على الاهتمام بالبيئة والمشاركة في الأنشطة البيئية مثل إعادة التدوير وحملات تنظيف الأحياء. كما يمكن تنظيم مسابقات لابتكار حلول بيئية.

تضمين الأنشطة العملية البيئية في المناهج: يمكن أن تتضمن المناهج الدراسية تعليمًا عملياً للمفاهيم البيئية، مثل زراعة الأشجار، تشجيع الطلاب على استخدام وسائل النقل النظيفة، وتعليمهم كيفية الحفاظ على المياه والطاقة.

٢. التعاون مع وسائل الإعلام لتعزيز التوعية البيئية:

يمكن للحكومة العراقية، بالتعاون مع المنظمات البيئية، استخدام وسائل الإعلام بشكل أكبر لتسليط الضوء على قضايا البيئة. يمكن أن تتضمن هذه المبادرات:

حملات إعلامية: إطلاق حملات إعلامية في التلفزيون والإذاعة والمواقع الإلكترونية التي تروج للممارسات البيئية المستدامة. يجب أن تكون هذه الحملات مستمرة، تتناول مواضيع متنوعة مثل التغير المناخي، الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقنيات الطاقة المتجددة.

التعليم البيئي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي: استخدام منصات التواصل الاجتماعي كأداة لنشر الوعي البيئي بين الشباب، من خلال محتوى توعوي مبتكر، فيديوهات قصيرة، ورش عمل عبر الإنترنت.

٣. دور المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي:

يجب أن يكون للمؤسسات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية دور كبير في نشر التعليم الأخضر. يمكن لهذه المنظمات:

تنظيم ورش عمل مجتمعية: إقامة ورش عمل وحلقات نقاش حول القضايا البيئية في المجتمعات المحلية، مع مشاركة المواطنين في تلك الفعاليات لرفع الوعي البيئي.
مشاريع بيئية محلية: تنظيم فعاليات تعليمية بيئية كزراعة الأشجار وحملات التنظيف، لتشجيع المجتمع على اتخاذ خطوات عملية لحماية البيئة.

الخاتمة:

الاستنتاج: من خلال ما سبق يتضح ما يلي:

يواجه العراق تحديات سياسية، اقتصادية، تربية، واجتماعية كبيرة تؤثر على تطبيق مفهوم التعليم الأخضر في النظام التعليمي.

من الصعب تطبيق سياسات التعليم الأخضر في ظل النزاعات السياسية الداخلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وقلة الوعي البيئي في المجتمع. كما أن غياب التشريعات الداعمة للتعليم البيئي يعيق تطبيق هذا المفهوم على نطاق واسع.

ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تحديث السياسات التعليمية، تخصيص المزيد من الموارد لتطوير المناهج، وتعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسات البيئية لتوفير تعليم بيئي شامل يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

لتحقيق النجاح في تطبيق مفهوم التعليم الأخضر في العراق، يجب أن تلعب الحكومة دوراً محورياً من خلال تطوير سياسات تعليمية تدعم هذا الاتجاه على المستويين المحلي والوطني. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على العراق أن يواصل التعاون مع المؤسسات الدولية للاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال. لا يقل أهمية عن ذلك، هو تعزيز التوعية البيئية على مستوى المجتمع من خلال برامج تعليمية ووسائل إعلامية متنوعة. من خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكن للعراق بناء بيئة تعليمية قوية تؤدي إلى جيل واع قادر على مواجهة التحديات البيئية العالمية والمحلية.



المصادر والمراجع

١. الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة، وغيره، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢. الاستقرار الأمني في العراق في ضوء المعضلة الأمنية، حسين باسم، د. بيانات، دور الثقافة البيئية في تنمية السلوك الإبداعي لدى عينة من العاملين بالهيئة العامة لقصور الثقافة، أحمد مصطفى العتيق، وآخرون، مجلة العلوم البيئية، ٢٠١٧م.
٣. آليات مقترحة لتعظيم الاستفادة من التعليم الأخضر بمصر: المدرسة الخضراء نموذجاً عمر صلاح نجيب شريف، ٢٠٢٣م.
٤. تطوير التعليم وأثره في التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٥م)، محمد مجيد رسولي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية.
٥. التعليم الأخضر توجه مستقبلي في العصر الرقمي، فائزة أحمد الحسيني مجاهد، المجلة العربية للبحوث في العلوم التربوية، ٢٠٢٠م.
٦. التعليم في العراق تحويل الأزمة إلى فرصة، سلطان جاسم سلطان، ٢٠٢٢م.
٧. الحياة الاجتماعية الخضراء ودورها في تنمية الوعي البيئي وضمان الاستدامة البيئية ٢٠٢٣م، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، أسوان، مجلد ٤، عدد ٢، ٢٠٢٣م.
٨. دراسة تقييمية لدور المعلم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجه نحو التعليم الأخضر، إيمان كامل عبد الحميد البلتاجي، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ٢٠٢٤م.
٩. الدستور العراقي.
١٠. دور التعليم الجامعي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة، دينا خالد سليمان محمود، مجلة بحوث الآداب والتربية، المجلد ٣٩، العدد ٣٩، مايو ٢٠١٨.
١١. دور المجال الافتراضي في تدعيم ثقافة التعليم الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية، صفاء عبد المحسن رضوان محمد، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ٢٠٢٤م.
١٢. رؤية مقترحة لسياسات وبرامج التعليم الأخضر في مصر في ضوء بعض النماذج العربية والعالمية، أسماء عبدالفتاح نصر، مجلة كلية التربية بالقاهرة، عدد ١٩٣، ٢٠٢٢م.
١٣. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
١٤. العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
١٥. فاعلية برنامج في العلوم قائم على التعليم الأخضر لتنمية مهارات التفكير المستقبلي لتلاميذ المرحلة الإعدادية، مها نبيل حنفي عبد اللطيف، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ٢٠٢١م.
١٦. الفرق بين التعليم والتعلم والتدريب، أحمد البديري عبدالعزيز، مقدم لمشروع الطرق المؤدية إلي التعليم العالي (تدريب المدربين).



١٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
١٨. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٩. المدرسة الخضراء المستدامة وثقافة التربية البيئية: نماذج عالمية وعربية حول المدرسة الخضراء، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ٢٠١٨م.
٢٠. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢١. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢٢. الهدف الخامس عشر: الحياة في البر | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢٣. واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملات الإصلاح، فارس كريم بريهي وآخرون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٤٩، ٢٠١٦م.
-
- (i) العين، خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ت، ١٥٢/٢، الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ١٩٩٠/٥، لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ، ٤١٧/١٢.
- (ii) الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة، وغيره، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٤٩٨/٣.
- (iii) المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ١٧٥/٢.
- (iv) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ١٥٤٢/٢.
- (v) الفرق بين التعليم والتعلم والتدريب، أحمد البديري عبدالعزيز، مقدم لمشروع الطرق المؤدية إلي التعليم العالي (تدريب المدرسين)، د. ت، ص ٢.
- (vi) رؤية مقترحة لسياسات وبرامج التعليم الأخضر في مصر في ضوء بعض النماذج العربية والعالمية، أسماء عبدالفتاح نصر، مجلة كلية التربية بالقاهرة، جزء ٢، عدد ١٩٣، ٢٠٢٢م، ص ١٢٧.
- (vii) آليات مقترحة لتعظيم الاستفادة من التعليم الأخضر بمصر: المدرسة الخضراء نموذجاً عمر صلاح نجيب شريف، ٢٠٢٣م، ص ٣.
- (viii) آليات مقترحة لتعظيم الاستفادة من التعليم الأخضر بمصر: المدرسة الخضراء نموذجاً عمر صلاح نجيب شريف، ص ٤.
- (ix) المدرسة الخضراء المستدامة وثقافة التربية البيئية: نماذج عالمية وعربية حول المدرسة الخضراء، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مجلد ٨، عدد ١، ٢٠١٨م، ص ١٥٩-١٦٣.
- (x) دور التعليم الجامعي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة، دينا خالد سليمان محمود، مجلة بحوث الآداب والتربية، المجلد ٣٩، العدد ٣٩، مايو ٢٠١٨، ص ٢٠٥-٢٢٠.



- (xi) الحياة الاجتماعية الخضراء ودورها في تنمية الوعي البيئي وضمان الاستدامة البيئية ٢٠٢٣م، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، أسوان، مجلد ٤، عدد ٢، ٢٠٢٣م، ص ٧٤-٨٩.
- (xii) المادة: ٤ من الدستور العراقي
- (xiii) المادة: ٣/٣٤ من الدستور العراقي.
- (xiv) ينظر: المادة: ٣٤ من الدستور العراقي.
- (xv) أهداف التنمية المستدامة Atlaspreneur -
- (xvi) الهدف الثالث عشر: العمل المناخي | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- (xvii) الهدف الخامس عشر: الحياة في البر | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- (xviii) ينظر: الهدف: ١٣-١٥ من | أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المادة: ٣٤ من الدستور العراقي.
- (xix) دور المجال الافتراضي في تدعيم ثقافة التعليم الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية، صفاء عبد المحسن رضوان محمد، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع ١٨، ج ٣، ٢٠٢٤م، ص ٢٦٠.
- (xx) التعليم في العراق: التحول الأزمني إلى فرصة، سلطان جاسم سلطان، ٢٠٢٢م، ص ١-٣، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعمليات الإصلاح، فارس كريم بريهي وآخرون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٤٩، ٢٠١٦م، ص ١٦-١٧.
- (xxi) فاعلية برنامج في العلوم قائم على التعليم الأخضر لتنمية مهارات التفكير المستقبلي لتلاميذ المرحلة الإعدادية، مها نبيل حنفي عبد اللطيف، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، مج ٢٧، ع ٩، ٢٠٢١م، ص ٣٠٠، تطوير التعليم وأثره في التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤-٢٠١٥م)، محمد مجيد رسولي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٥٩-٦١.
- (xxii) الاستقرار الأمني في العراق في ضوء المعضلة الأمنية، حسين باسم، د. بيانات، ص ٥، دور الثقافة البيئية في تنمية السلوك الإبداعي لدى عينة من العاملين بالهيئة العامة لقصور الثقافة، أحمد مصطفى العتيق، وآخرون، مجلة العلوم البيئية، مج ٣٧، ج ١، ٢٠١٧م، ص ٣٠٢.
- (xxiii) دراسة تقييمية لدور المعلم بالمرحلة الابتدائية في ضوء التوجه نحو التعليم الأخضر، إيمان كامل عبد الحميد البلتاجي، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع ١٨، ج ٤، ٢٠٢٤م، ص ٢٣٠.
- (xxiv) التعليم الأخضر توجه مستقبلي في العصر الرقمي، فائزة أحمد الحسيني مجاهد، المجلة العربية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد ٣، عدد ٣، ٢٠٢٠م، ص ١٩٠-١٩١.
- (xxv) هذا المبحث هو عبارة عن برنامج مقترح ومصمم من قبل الباحث.